



مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإنَّ ظهور الربا وانتشاره من علامات الساعة، ففي حديث ابن مسعود رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ قال: «بين يدي الساعة يظهر الربا والزنا والخمر»^(١)، والربا قد شَدَّد العلماء فيه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله^(٢): (والإمام

(١) رواه الطبراني في الأوسط ٧٦٩١، وانظر: السلسلة الصحيحة ٣٤١٥. وفي حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَبْقَى أَحَدٌ إِلَّا أَكَلَ الرَّبَا، فَإِنْ لَمْ يَأْكُلْهُ أَصَابَهُ مِنْ بَخَارِهِ»، وفي رواية: «أَصَابَهُ مِنْ غِبَارِهِ» رواه أبو داود في باب اجتناب الشبهات من كتاب البيوع ٣٣٣١، والنسائي في باب اجتناب الشبهات في الكسب من كتاب البيوع ٤٤٥٥، وابن ماجه في باب التغليظ في الربا، من كتاب التجارات ٢٢٧٨. قال الزيلعي في نصب الراية (٤٧٦/٢): (اختلف أئمتنا في سماع الحسن من أبي هريرة فإن صحَّ سماعه فالحديث صحيح)، والحديث ضعَّفه الألباني. (٢) مجموع الفتاوى (٢٧/٢٩).

أحمد موافق لمالك في الأغلب، فإنهما يحرمان الربا ويشددان فيه حق التشديد لما تقدم من شدة تحريمه وعظم مفسدته، ويمنعان الاحتيال عليه بكلّ طريق حتى يمنعا الذريعة المفضية إليه)، ولكن هل يجوز أخذ القليل منه التابع للمباح مع التخلص منه بعد ذلك، أم لا؟ هذا هو موضوع البحث وقد قسمته إلى:

- تمهيد.
- أدلة القول بالجواز ومناقشتها.
- أدلة القول بالتحريم ومناقشتها.
- الترجيح.





تقديم

المساهمات تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- مساهمة في شركة كل نشاطها محرم.
- ومساهمة في شركة كل نشاطها مباح.
- ومساهمة اختلط فيها الحلال بالحرام.

فالأولى لا خلاف في تحريمها، والثانية جائزة على الصحيح، فلا بأس ببيع وشراء الأسهم وإن كان من جملة محتوياتها نقود فلا يشترط التقابض والتساوي بين النقود لحديث: «من ابتاع عبداً وله مال فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع»^(١)، فقلوه: «وله مال» عام، ومع ذلك جاز اشتراطه ودخوله في الشراء لأن المال الذي ربما كان نقداً غير مقصود فلا يجري فيه الربا أصلاً^(٢).

(١) رواه عن ابن عمر: البخاري في كتاب الشرب والمساقاة، باب الرجل يكون له ممر إلخ ٢٢٥٠، ومسلم في كتاب البيوع باب (من باع نخلاً عليها ثمر) ١٥٤٣ (٧٩).

(٢) وهو قول الإمام مالك لإطلاق الحديث (ولا يصح الاستدلال به على إباحة الربا القليل التابع لأنه يدخل في ربا الفضل وهو إنما حرم سداً للذريعة كما سيأتي) وقال أبو حنيفة والشافعي: لا بد من التحرز من الربا، قال الشافعي: فإن كان المال دراهم لم يجز بيع العبد وتلك الدراهم بدراهم، وإن كان المال دنانير لم يجز بيعها بذهب وهكذا، وقيل: إنه لا يقصد بالبيع شراء مال العبد إنما يقصد بقاء المال لعبده وإقراره في يده.

انظر: شرح النووي لمسلم ص ٩٧٩، والمغني (٢٥٧/٦).

وعلى أية حال فيمكن الخروج من هذا كله بجعل المال (أرصدة الشركة من النقود) بعملة معينة والشراء بعملة أخرى، فإذا كان ذلك وحصل التقابض فقد زال الإشكال، لاختلاف الجنس فلا يشترط التساوي. ولا بد من التأكيد أيضاً على الشروط التالية:

١ - العلم بالمبيع بالصفة الكافية إن لم تتحقق الرؤية لتجنب الجهالة والغرر، ولذلك لا بد من معرفة الشركة المساهم فيها من حيث أصولها ونشاطها، وإذا حدث تغير =

وهذه المسألة ليست هي محل البحث ، وإنما الصورة الثالثة هي محل بحثنا .
فقد ظهرت كثير من الشركات المساهمة التي يكون أصل نشاطها مشروعاً لكن قد تقترض برها أو تقترض فتضع الأرباح أو رؤوس الأموال في بنوك ربوية وتأخذ عليها فوائد ربوية ، وقد قيل بجواز المساهمة فيها ، وانتشر بناء على ذلك تقسيم المساهمات إلى محرمة ونقية وغير نقية ، ومع شدة محبة الناس للمال فقد يُنسى القول بالتحريم مع قوة أدلته ، خاصة وأن القول بالجواز قد قال به بعض المعاصرين ممن يشهد لهم بالعلم والفضل ، ولذلك أحببت أن أطرح الموضوع للنقاش .

الأدلة:

أدلة القائلين بالجواز مع مناقشتها:

استدلوا بالأدلة التالية^(١):

١ - ما ذكره العلماء^(٢) في اختلاط المال الحلال بالحرام ، وأنه لا

= كبير فلا بد من تبيينه ، فتوضح ممتلكاتها الشركة باستمرار وبشكل يسهل على جميع المساهمين الاطلاع عليها ، وأيضاً قوائمها المالية ليعرف مدى تعاملها بالربا من عدمه .

٢ - تملك المبيع فلا يصح البيع قبل التخصيص مثلاً ، وفي البيع قبل بدء الشركة في التملك وقبل الشروع في العمل خلاف ، فمن أجازاه قال بأن الثمن والقيمة تكون للاسم التجاري ، ومن حرمه قال: الاسم التجاري لا يستحق كل هذه المبالغ الكبيرة . وحتى لا يصبح الأمر مجرد مبادلة نقود بنقود (مع عدم التساوي والتقابض) يشترط وجود ممتلكات للشركة ، فلا تصح المتاجرة في شركة ليس لها ممتلكات أو تكون ممتلكاتها شيئاً يسيراً لا تأثير له في سعر الشركة وقيمة أسهمها ، ويشترط أيضاً: عدم جمع مجلس الإدارة بين النسبة من الربح والأجرة ، لأن هذا لا يجوز .

انظر: المغني (١٤٥/٧) .

(١) انظر أدلة القول بالجواز وتوثيقها في: بحوث في الاقتصاد الإسلامي ٢٢٥ - ٢٤٩

للشيخ عبدالله بن منيع ، وممن قال بالجواز د. علي محيي الدين القرعة داغي ، انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد ٩ (٨٦، ٨٥/٢) .

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢٧٣/٢٩ ، ٣٢٠) ، وبدائع الفوائد (٢٥٧/٣) .



يحرم جميعه ويجوز التصرف فيه بيعاً وشراء إلخ، وقالوا أيضاً بجواز معاملة من اختلط ماله بحرام، أو كان كافراً^(١).

المناقشة: العلماء لم يجيزوا لمن اختلط ماله بحرام التصرف فيه إلا بعد إخراج الحرام، فمن كان لديه مال مباح وفيه شيء من الحرام فيجب عليه أن يخرج الحرام أولاً إذا كان معروفاً، أو مقداره الذي لا يعرف عينه، فلا يتصرف فيه حتى يميز قدر هذا من قدر هذا ولا يتصرف قبل ذلك، فالكلام هنا عن جواز التصرف في المال المباح المختلط بمحرم بعد التخلص من الحرام^(٢)، وليس عن الدخول في مباح ومحرم.

وأما معاملة من اختلط ماله بحرام فالجواز فيها مشروط بما إذا لم يعرف المحرم بعينه ولم يتميز الحلال فيجوز عملاً بغلبة الظن^(٣)، لأنه يغلب على الظن وقوع المعاملة في المباح اعتباراً بالأكثر^(٤)، ولأننا لو قلنا بعدم معاملة من اختلط ماله بمحرم ولو كان قليلاً لكان في ذلك مشقة شديدة. فلا يقاس على المتعامل مع الفاسق والكافر الذي في ماله شيء من الحرام غير معلوم بعينه، لا يقاس على هذا المتعامل الذي ليس له يد في ذلك الحرام من يعطي ماله لمن يراي به فيكون معيناً وشريكاً له في الإثم، فإن من اشترى أسهماً في شركة مختلطة فإنما يشتري جزءاً من تلك الشركة التي لا تزال مستمرة في أخذ الربا أو الإقراض بربا^(٥)، وهذا من التعاون

(١) انظر: السيل الجرار (١٨/٣).

(٢) انظر: بدائع الفوائد (٣/٢٥٧ - ٢٧٥)، والقواعد والفوائد الأصولية ص ٢٠، والأشباه والنظائر ٧٥.

(٣) الأشباه والنظائر ٧٦، فإذا اشترى ممن في ماله حرام وحلال، فإن علم أن المبيع من حلال ماله فهو حلال، وإن علم أنه حرام فهو حرام، وإن لم يعلم من أيهما هو كره لاحتمال التحريم فيه. المغني (٣٧٢/٦).

(٤) فالحرام أقل، وحدد بعض العلماء القليل بالثلث فما دون، لأن الثلث ضابط في مواضع، انظر: أحكام المال الحرام ص ٢٥٢، والقواعد والفوائد الأصولية ص ١٣٣.

(٥) فإن قيل: إن إقراض الشركة لا يجعل المساهم أكلاً للحرام، لأنه لم يدخل في ماله =

على الإثم والمساعدة عليه، فيكون أحد ملاكها بقدر نصيبه من أسهمها، أو نقول أنه قد وكل في القيام بعمل محرم وهذا لا يجوز، وإنما كان ربما يصح القياس لو أن الشركة دخل الربا في رأس مالها ثم لم تتعامل به بعد ذلك، وإن كان هنا أيضاً بعض الفروق من حيث أن كامل المال هنا داخل في التعامل فالربا متيقن دخوله، بخلاف من يتعامل مع من يغلب على ماله الحلال فإنه لا يتيقن أن يقع التعامل في المحرم.

وأما مشاركة اليهودي أو النصراني فمع أن تعامله بالربا غير متيقن لكن لأنه يستحلُّ الربا وقد يقع منه فقد قال العلماء بكراهية مشاركته أو حرمتها إذا كان هو المتصرف بالمال أو خلا به، وهذا مروى عن ابن عباس، فعن أبي حمزة عمران بن أبي عطاء^(١) قال: قلت لابن عباس: إن رجلاً جلاباً يجلب الغنم وإنه ليشارك اليهودي والنصراني؟ قال: لا يشارك يهودياً ولا نصرانياً ولا مجوسياً، قال: قلت: لم؟ قال: لأنهم يربون والربا لا يحل^(٢).

٢ - أن العبرة بالأكثر، فيقام الأكثر مقام الكل^(٣)، أو نقول: الحكم للأغلب، وبما أن الأغلب هنا المباح فيحكم بالجواز.

= شيء من الحرام، فالجواب: أنه معين على الحرام خاصة وأن الإقراض غير محدد بمال شخص أو أشخاص بعينهم لا يتعداهم إلى غيرهم.

(١) أبو حمزة القصاب، عمران بن أبي عطاء الواسطي، وهو قليل الحديث صدوق، لينه أبو زرعة والنسائي، له في مسلم حديث واحد. سير أعلام النبلاء (٣٨٧/٥).

(٢) انظر: المغني كتاب الشركة (١٠٩/٧، ١١٠)، والأثر عن ابن عباس رواه البيهقي في كتاب البيوع، جماع أبواب الخراج بالضمان والرد بالعيوب وغير ذلك، باب كراهية مبايعة من أكثر ماله من الربا أو ثمن المحرم (٣٣٤/٥)، وابن أبي شيبه في المصنف في كتاب البيوع والأقضية، في مشاركة اليهودي والنصراني ١٩٦٠٢. وأما مشاركة من يدخل في محرم يعتقد حله فيجوز إذا كان مما للاجتهاد فيه مساغ.

(٣) انظر: قواعد المقرري ص ٥١٠ القاعدة (٢٧٢)، وموسوعة القواعد الفقهية للبورنو (٢٥٤/٢).



المناقشة: أن هذا ليس على إطلاقه، فلا يكون له حكم الكل في كل الأحكام، ولذلك يقيد فيقال: الأكثر ملحق بالكل في أكثر الأحكام^(١)، وإنما هو من أسباب الترجيح إذا لم يوجد نص خاص، ثم إن هذا الكلام ليس قاعدة فقهية متفقاً عليها، وإنما يستأنس به فيذكره الفقهاء مسانداً إما في مسألة فيها نص كمسألة الحرير، فقد ورد النص بإباحة الحرير التابع، وإنما اختلف في المقدار الذي يباح تبعاً، وهذه المسألة سيأتي الكلام عنها، أو في تحقق الأمر بفعل أكثره كالطواف ستاً أو قطع أكثر الحلوق والمريء والودجين في حل الذبيحة عند بعض الفقهاء^(٢)، أو في مسألة بناها بعض العلماء على غلبة الظن، كمعاملة من في ماله حرام مع غلبة الحلال^(٣)، لعدم تميز الحلال كما سبق فنظر للأكثر وهذا عمل بغلبة الظن، فلا يقاس عليه من يُقدم على المحرّم يقيناً عالمياً عامداً كما سبق.

٣ - قياس الربا القليل التابع، على الحرير للرجال، فيباح لهم العَلَم^(٤) الحرير في الثوب^(٥)، لحديث عمر رضي الله عنه: (نهى النبي ﷺ عن الحرير إلا موضع إصبعين أو ثلاثة أو أربعة)^(٦).

المناقشة: أن هذا قياس مع الفارق، فقد ورد النص بإباحة القليل التابع من الحرير، ولم يرد مثله في ربا الديون (قلب الدين على المعسر). ثم إن الحرير يباح أحياناً للحاجة ابتداء وليس كذلك ربا الديون، قال ابن

(١) كشف القناع (١/٢٨١).

(٢) انظر: موسوعة القواعد الفقهية (٢/٢٥٥).

(٣) القواعد والفوائد الأصولية ص ١٣٤.

(٤) العلم بمعنى الوشي أو الرسم في الثوب. الذيل على النهاية في غريب الحديث ص ٣٤٨.

(٥) المغني (٢/٣٠٥).

(٦) رواه البخاري في باب لبس الحرير للرجال، وقدر ما يجوز منه، من كتاب اللباس ٥٤٩٠، ومسلم في باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء إلخ، من كتاب اللباس والزينة ٢٠٦٩.

قدامة^(١): فَإِنَّ لبس الحرير للقمل أو الحكة أو المرض ينفعه لبس الحرير جاز في إحدى الروايتين، لأن أنساً روى أن عبدالرحمن بن عوف والزيبر بن العوام شكوا القمل إلى النبي ﷺ فرخص لهما في قميص الحرير في غزاة لهما، وفي رواية: شكوا إلى رسول الله ﷺ فرخص لهما في قميص الحرير ورأيته عليهما^(٢)، انتهى.

٤ - القياس على إباحة الغرر^(٣) اليسير.

المناقشة: أن قياس الربا على الغرر قياس مع الفارق، وذلك من وجوه، منها:

أن الغرر اليسير إنما تسومح فيه لأن اشتراط العلم بكل شيء وفي كل شيء يشق، ولم يرد به الشرع أصلاً فلا حرمة هنا، ولا يوجد نص على تحريم الغرر اليسير، بينما ورد النص على تحريم الربا ولو كان يسيراً كما سيأتي في أدلة التحريم. وإنما كان كذلك لأن الغرر لا بد من وقوعه في البيوع، قال القرطبي: (ولا بد من احتمال الغرر اليسير وذلك كثير في مسائل الفروع)^(٤)، وقال الشاطبي: (وبالنسبة إلى المال أيضاً في الترخيص في الغرر اليسير لا انفكاك عنها في الغالب)^(٥)، وقال ابن عبد البر: (ولا يكاد شيء من البيوع يسلم من قليل الغرر فكان معفواً عنه)^(٦)، وقال أيضاً: (وكثير الغرر لا يجوز بإجماع، وقليله متجاوز عنه لأنه لا يسلم بيع من

(١) المغني (٣٠٦/٢).

(٢) رواه البخاري في باب الحرير في الحرب، من كتاب الجهاد، وفي باب ما يرخص للرجال من الحرير للحكة، من كتاب اللباس ٢٧٦٤، ٥٥٠١، ومسلم في باب إباحة لبس الحرير للرجل إذا كان به حكة أو نحوها، من كتاب اللباس ٢٠٧٦ (٢٤، ٢٥).

(٣) انظر في أنواع الغرر: فتاوى ابن تيمية (٢٩/٢٥، ٢٦).

(٤) في تفسيره (٣/٣٨٠).

(٥) الموافقات (٤/٣٠، ٣١).

(٦) التمهيد لابن عبد البر (٢/١٩١).



قليل الغرر^(١)، وفي «التاج والإكليل»: (يسير الغرر عفو إذ لا يكاد عقد يخلو منه)^(٢).

أما الربا فليس كذلك، فلا يجوز ولو كان قليلاً، قال الخطابي: (لا فرق بين القليل والكثير فيما يدخله الربا)^(٣)، بل ولو كان قليلاً وتبعاً لغيره، وقد نصّ العلماء على ذلك، فقد جاء في «التاج والإكليل»: (الربا لا يجوز منه قليل ولا كثير، لا لتبعية ولا لغير تبعية)^(٤)، ذلك أن مفسدة الغرر ليست كمفسدة الربا، فالربا مفسدته أعظم، قال ابن تيمية^(٥): (ومفسدة الغرر أقل من الربا، فلذلك رخص فيما تدعو إليه الحاجة منه، فإنّ تحريمه أشد ضرراً من ضرر كونه غرراً، مثل بيع العقار جملة وإن لم يعلم دواخل الحيطان والأساس، ومثل بيع الحيوان الحامل أو المرضع وإن لم يعلم مقدار الحمل أو اللبن، وإن كان قد نهي عن بيع الحمل مفرداً، وكذلك اللبن عند الأكثرين، وكذلك بيع الثمرة بعد بدو صلاحها فإنه يصح مستحق الإبقاء كما دلّت عليه السّنة وذهب إليه الجمهور كمالك والشافعي وأحمد^(٦)، وإن كانت الأجزاء التي يكمل الصلاح بها لم تخلق بعد، وجوّز النبي ﷺ إذا باع نخلاً قد أبرت أن يشترط المبتاع ثمرتها^(٧)، فيكون قد اشترى ثمرة قبل بدو صلاحها لكن على وجه البيع للأصل، فظهر أنه يجوز من الغرر اليسير ضمناً وتبعاً ما لا يجوز من غيره).

وقال الدكتور علي الندوي: (ولا يصح أن يقاس الربا اليسير على

(١) الاستذكار (٤٠٩/٧).

(٢) التاج والإكليل (٣٦٥/٤).

(٣) معالم السنن (٢٥/٥).

(٤) التاج والإكليل (٣٦٥/٤)، وانظر أيضاً: (٣٩٠/٥).

(٥) الفتاوى (٢٦، ٢٥/٢٩).

(٦) انظر: المغني (١٣٢/٦).

(٧) رواه عن ابن عمر: البخاري في كتاب الشروط، باب (إذا باع نخلاً قد أبرت)

٢٥٦٧، ومسلم في كتاب البيوع، باب (من باع نخلاً عليها ثمر) ١٥٤٣.

الغرر اليسير، لأن الفقهاء أجمعوا على جواز الغرر اليسير في أبواب المعاوضات المالية في الفقه الإسلامي للحاجة ورفع الحرج، أما الربا فحرمته أشد بكثير من الغرر كما هو معلوم وثابت من النصوص الصريحة^(١).

كما أن الغرر الذي يباح يشترط فيه شروط، ومنها: أن لا يكون مقصوداً، وأن يكون محتاجاً إليه حاجة شديدة، جاء في «الفواكه الدواني»: (واغتفر غرر يسير للحاجة لم يقصد، كأساس الدار المبيعة وكالجنة المحشوة، وأما السمك في الماء أو الطير في الهواء فممتنع إجماعاً)^(٢).

وقال ابن تيمية^(٣): (والحاجة الشديدة يندفع بها يسير الغرر).

وفي «حاشية العدوي»: (إلا الغرر اليسير للحاجة لم يقصد فلا يضر)^(٤).

وفي «التاج والإكليل»: (وقد يجوز الغرر اليسير إذا دعت الضرورة إليه ولا يجوز إذا لم تدع إليه حاجة)^(٥)، والشركات المختلطة قاصدة للربا ومتعمدة، وليست هناك حاجة شديدة للربا.

ثم إن هذا الدليل لو أخذنا به لقلنا بجواز ما تقوم به الشركة من أخذ الربا، وليس فقط جواز التعامل معها مع التخلص من الربا، فالاستدلال بإباحة الغرر اليسير ونحوه يؤصل لإباحة الربا القليل. ثم إن ما يذكر من ضابط الربا القليل الجائز إنما هو تحكم ليس عليه دليل صريح.

(١) موسوعة القواعد والضوابط الفقهية الحاكمة للمعاملات المالية في الفقه الإسلامي، د. علي أحمد الندوي ص ١٤٧.

(٢) الفواكه الدواني (٨٠/٢).

(٣) في الفتاوى (٤٩/٢٩).

(٤) حاشية العدوي (١٩٥/٢).

(٥) التاج والإكليل (٢٩٤/٤).



٥ - استناداً إلى قاعدة (يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها)^(١)،
ومما يؤيد ذلك مسألة مد عجوة.

المناقشة:

أولاً: مع الأخذ في الاعتبار أن القواعد الفقهية أغلبية، ومع أنها ليست أدلة شرعية لاستنباط الأحكام وإنما يستأنس بها، لأنها ثمرة للفروع، ولأنها لا تخلو من المستثنيات^(٢)، فإننا لا نسلم أن الربا هنا تابع للنشاط، بل هو عمل مستقل ومنفرد، بينما المراد بالتابع في القاعدة (ما لا يوجد مستقلاً بنفسه، بل وجوده تابع لوجود غيره، فهذا لا ينفك حكمه عن حكم متبوعه)^(٣)، والربا لا يتعلق بالنشاط، فليس جزءاً منه ولا هو من شروطه، ولو قيل ذلك في التأمين لربما كان له وجه باعتبار أن بعض الأنظمة تشترط التأمين في بعض المعاملات التجارية، أما الربا فلا.

ثانياً: يمكن معارضة هذه القاعدة بقواعد أخرى مثل قاعدة (درء المفساد أولى من جلب المصالح)، وقاعدة (إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام)، وقاعدة (إذا تعارض المانع والمقتضي قدم المانع)^(٤).

(١) الوجيز في القواعد الفقهية ص ٣٤٠، ومن أدلة هذه القاعدة حديث «ذكاة الجنين ذكاة أمه» رواه أبو داود في كتاب الضحايا، باب ما جاء في ذكاة الجنين ٢٨٢٧، والترمذي في كتاب الأطعمة، باب ما جاء في ذكاة الجنين ١٤٧٦ وقال: حديث حسن، والحديث من رواية أبي سعيد الخدري ورواه غيره، وانظر: نصب الراية (١٨٩/٤)، قال ابن حجر: فيها ما تنتهض به الحجة، التلخيص الحبير ٢٤٦٤ (٢٨٨/٤).

(٢) الوجيز في إيضاح القواعد الفقهية للبرونو ص ٣٩.

(٣) الوجيز في القواعد الفقهية ٣٣١.

(٤) شرح القواعد الفقهية للشيخ مصطفى الزرقا ص ٢٠٥، والأشباه والنظائر ٧٤، ٨٠، والوجيز في إيضاح القواعد الفقهية ٢٦٥، ٢٦٦.

ثالثاً: هذه القاعدة ليست على إطلاقها فيشترط في التابع أن لا يكون مقصوداً فالقاعدة تقول: (التابع لا يفرد بحكم ما لم يصير مقصوداً)^(١).

رابعاً: ثم إن التابع هنا (وهو الربا) إذا سلمنا بذلك الأصل فيه الحظر فليس كالمجهول الذي أصله مباح، ولذلك لا بد من النظر في آحاد المسائل^(٢)، ويؤيد ذلك حديث فضالة بن عبيد^(٣) في حديث القلادة التي فيها خرز وذهب فقد أمر النبي ﷺ بالذهب فنزع وحده، ثم قال: «الذهب بالذهب وزناً بوزن»^(٤).

وأما مسألة مد عجوة ودرهم فمختلف فيها^(٥)، ثم إن الحرمة هنا انتفت ابتداء فلا ربا في هذه الصورة أصلاً لأن الجنس الربوي في الجانب الآخر ليس بمقصود^(٦)، وإن قلنا بأنها محرمة ولكن تسمح فيها فإن هذه المسألة تدخل في ربا الفضل وهو إنما حرم سداً للذريعة^(٧)، وما حرّم سداً

(١) شرح القواعد الفقهية للزرقا ص ٢٥٧.

(٢) الربا في المعاملات المصرفية المعاصرة (١/٧٣٧).

(٣) فضالة بن عبيد صحابي شهد المشاهد كلها، ولي قضاء دمشق، وكان ينوب عن معاوية في الإمرة إذا غاب، وله عدة أحاديث، مات سنة ثلاث وخمسين. سير أعلام النبلاء (٣/١١٣).

(٤) رواه مسلم في الصحيح، في كتاب المساقاة، باب بيع القلادة التي فيها خرز وذهب ١٥١٩.

(٥) انظر في بيان مسألة (مد عجوة): قواعد ابن رجب (٢/٤٧٨)؛ والفتاوى (٢٩/٤٥٧، ٤٥٨).

(٦) في الفتاوى (٢٩/٢٧) (مسألة مد عجوة) وضابطها: أن يبيع ربوياً بجنسه ومعهما أو مع أحدهما ما ليس من جنسه، مثل: أن يكون غرضهما بيع فضة بفضة متفاضلاً ونحو ذلك، فيضم إلى الفضة القليلة عوضاً آخر حتى يبيع ألف دينار في منديل بألفي دينار، فمتى كان المقصود بيع الربوي بجنسه متفاضلاً حرمت مسألة (مد عجوة) بلا خلاف عند مالك وأحمد وغيرهما، وانظر أيضاً: الفتاوى (٢٩/٤٥٢).

(٧) إعلام الموقعين ص ٣٩٧، وقد قيل: يجوز بيع الربوي بالربوي على سبيل التحري والحرص عند الحاجة إلى ذلك إذا تعذر الكيل أو الوزن. الفتاوى (٢٩/٤٥٤).



للذريعة أهون، ولذلك أبيحت العرايا مع الحرص على التساوي بقدر المستطاع، قال ابن تيمية^(١): (ولما احتاج الناس إلى العرايا أرخص في بيعها بالخرص ولم يجوز المفاضلة المتيقنة، بل سوغ المساواة بالخرص في القليل الذي تدعو إليه الحاجة وهو قدر النصاب خمسة أوسق، أو ما دون النصاب على اختلاف القولين للشافعي وأحمد، وإن كان المشهور عن أحمد ما دون النصاب)^(٢).

٦ - الاستدلال بالحاجة، والقاعدة تقول: (الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة).

فقد لا يتيسر للمساهم مجال لاستثمار ماله سوى المساهمة، ودخول الربا هنا لا يمكن التحرز منه، وما لا يمكن التحرز منه فهو عفو، ثم إن المساهمة في هذه الأنشطة تعود بالنفع على المجتمع، وتبعدهم عن الشركات المحرمة تحريماً صريحاً.

المناقشة: أن الحاجة لا تبيح المحرم ولكن تسوغ الخروج على بعض القواعد العامة^(٣)، يقول الشافعي: (وليس يحلُّ بالحاجة محرّم إلا في الضرورات)^(٤)، ثم إن الحاجة في إباحة المحرمات لا بد لها من ضابط، والحاجة المعتبر بها يشترط في المشقة التي يعذر بها فيها أن تكون بالغة درجة الحرج وغير معتادة، وأن لا يوجد سبيل آخر من الطرق المشروعة عادة يوصل إلى الغرض المقصود سواها^(٥).

(١) في الفتاوى (٢٦/٢٩).

(٢) انظر: المغني (١١٩/٦، ١٢١).

(٣) الوجيز في القواعد الفقهية ٢٤٢.

(٤) الأم (٢٨/٣).

(٥) قاعدة المشقة تجلب التيسير، د. يعقوب بن عبد الوهاب الباسين ص ٥٠٨، وتجد فيه تعريف الحاجة ص ٤٩٩، وانظر أيضاً: الموافقات (١١، ١٠/٢) فالمشقة العادية لا يقصد الشرع رفعها. الموافقات (٤٥٧/١)؛ وقواعد الأحكام (٧/٢).

وأما القياس على ما استثناه الشارع كالميتة ونحوها فلا يصح، لأن المستثنى منصوص عليه، وأما ما لا يمكن التحرز منه فمثاله: قليل النجاسة، أو غش يسير في دينار أو درهم^(١)، أو لو عمّ الحرام بلداً فأصبح الحلال نادراً، وإنما كان كذلك لأنه يصعب التدقيق هنا، والبون شاسع بين هذه المسائل وبين من يُقدم على الربا عامداً مختاراً، ولو قلنا بالجواز لهذا السبب وبحجة الحاجة والمصلحة لفتحنا باباً للمحرمات يصعب غلقه بعد ذلك، فسيأتي من يقول بجواز المساهمة في شركة ترشي وتسرق وتغش إذا كان ذلك يسيراً، وأن يعمل الشخص في بنوك ربوية إذا كانت تمارس أنشطة مشروعة بجانب الربا خاصة مع قلة الفرص الوظيفية، فلو لم تكن حراماً لذاتها لحُرمت سداً للذريعة، ومما يؤيد ذلك تحريم الإسلام المعاملات التي فيها تحايل على الربا، ثم إن من يبيح الربا الذي يسمونه بالإنتاجي^(٢) يحتجون بالمصلحة أيضاً، وفتح هذا الباب يثبط الجهود والحماس لإيجاد البديل المباح ويشجع الشركات على الاستمرار على الربا، ويحمل المستثمرين على التساهل في المحرمات، وأما المصلحة التي تعود على المجتمع بالمساهمة في شركات يحتاج إليها كالكهرباء ونحوها فيمكن تحقيقها مع البعد عن المحرمات بأن يصحب قرار إنشائها منع المحرمات، وإن لم يحدث فالاحتجاج بمصلحة الأفراد وحاجتهم إلى المساهمة فيها غير مُسلم، فإن مصلحة الفرد العادي غير مضمونة لأن المتحكم في هذه المساهمات في الغالب هم كبار المساهمين^(٣).

(١) كشف القناع (١/١٩٢، ٤٩٨).

(٢) أي: المال الذي يقترض بالربا ويستفاد منه في الإنتاج لا الاستهلاك، بحجة أن ذلك نافع، وهذا غير صحيح فإنه يسهم في رفع الأسعار، والربا عموماً يعوق الإنتاج، ويؤدي إلى تجمع الأموال في البنوك الأجنبية التي تعطي فوائد ربوية أكبر، وأما إذا كان الربا بين الدول فالأثر أعظم. الربا وأثره على المجتمع الإنساني، لعمر الأشقر، ص ٦٨.

(٣) الربا في المعاملات المصرفية المعاصرة (١/٧٢٦)؛ فبسبب تحكم كبار المساهمين =



ثم إن الواجب هو إعادة الناس إلى حكم الله لا مسايرة الواقع، فلو كان هناك حرج لأباح الله قليل الربا.

٧ - أنه وإن كان يدخل في كسبه شيء من الحرام إلا أنه يجب عليه إذا قبضه أن يتخلص منه ويتصدق به وبهذا تبرأ ذمته، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبَيِّنْ لَهُمْ فَلَئِنْ رَأَوْهُمُ آمَوِيكُمْ لَا تُظْلِمُوهُمْ وَلَا تَظْلَمُوا﴾ [البقرة: ٢٧٩] ^(١).

المناقشة: أن عقد الربا عقد متفق على فساد ^(٢)، ويأثم بمجرد العقد ولو لم يأخذ الربا، ثم إنه لا حاجة بنا إلى تشجييعه على ارتكاب المحرم ثم أمره بالتوبة، فيتوب ويتصدق به مع عزمه على أن يعود إليه مرة أخرى فيعود فيأخذ الربا ثم يتوب وهكذا، لكن لو اختلط الربا بماله بدون علمه أو لجهله بالتحريم أو تاب فهنا يمكننا القول بأنه يتخلص منه بالصدقة للضرورة إذ لا سبيل له سوى ذلك ^(٣)، ثم ماذا لو مات قبل إخراج الربا

= وتواطئهم على الشراء لرفع الأسعار ثم البيع فجأة فتنخفض الأسعار يتضرر صغار المساهمين، وفعل هؤلاء يدخل في الإضرار المنهي عنه، وهو شبيه بالنجش من حيث إيقاع الجاهل بحقيقة الأسعار والإضرار به، وتدخل هيئة الرقابة يكون من باب منع الضرر، وربما دخل في مبحث التسعير خاصة في ضبط التذبذب، والتسعير محل خلاف. انظر: المغني (٣١١/٦)؛ والفتاوى (٩٣/٢٨)؛ وعون المعبود شرح الحديث ٣٤٤٧، والطرق الحكمية ٢٩٩.

(١) انظر: تفسير القرطبي (٣/٣٦٥، ٣٦٦).

(٢) انظر: النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر (٢/٢٦٤).

(٣) والصدقة من وسائل التكفير للكسب المحرم، ففي حديث قيس بن أبي غرزة قال: كنا في عهد رسول الله ﷺ نسمى السماسرة، فمر بنا رسول الله ﷺ فسمانا باسم هو أحسن منه فقال: «يا معشر التجار إن البيع يحضره اللغو والحلف، فشوبوه بالصدقة». رواه أبو داود في كتابه (البيوع) باب (في التجارة يخالطها الحلف واللغو) ٣٣٢٦، والترمذي وقال: حديث حسن صحيح في باب (ما جاء في التجار وتسمية النبي ﷺ إياهم) ١٢٠٨، والنسائي في (الحلف والكذب لمن لم يعتقد اليمين بقلبه) ٣٧٩٧، وابن ماجه في باب (التوقي في التجارة) ٢١٤٥. وليس المراد بالحديث إباحة الكذب وارتكاب المحرمات ثم التصديق عقبها، ثم إن الأمر بالصدقة في الحديث على سبيل =

ونية الإخراج لا تكفي، ثم إن هذا معارض لمقصود الشارع، فإن مقصوده أن لا يقع المحرم أصلاً، لا أن يوقعه الشخص ثم يتخلص منه، ثم إنا لو أخذنا بهذا فلا فرق حينئذ بين القليل والكثير والتابع وغيره، بينما الأدلة السابقة هي في القليل والتابع، وهذا تناقض.

أدلة القول بالتحريم ومناقشتها^(١):

١ - أن قليل الربا محرم ككثيره، لعموم النصوص، ولحديث عبدالله بن حنظلة^(٢) أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم أشد من ست وثلاثين زنية»^(٣).

= النذب لأن الحرام غير متيقن بخلاف مسألتنا، قال السرخسي في المبسوط (١١٥/١٥): (معناه أنه قد يبالغ في وصف سلعته حتى يتكلم بما هو لغو، وقد يجازف في الحلف لترويج سلعته، فيندب إلى الصدقة ليمحو أثر ذلك، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِنَاتٍ﴾ [هود: ١١٤]، وقال ﷺ: «أتبع السيئة الحسنة تمحها».

وإذا تمَّ القبض للمال المحرم فيفرق بين المتأول والمتعمد، وانظر كلام ابن تيمية حيث عقد فصلاً في المقبوض بعقد فاسد، مجموع الفتاوى (٤١١/٢٩).

(١) ممن أفتى بالتحريم اللجنة الدائمة ٧٤٦٨ (١٣/٤٠٧، ٤٠٨)؛ والمجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي في قراره في دورته الرابعة عشرة في ١٤١٥/٨/٢٠هـ، وكذلك مجمع الفقه التابع لمنظمة الفقه الإسلامي في قراره رقم (٧/١/٦٥) في عام ١٤١٢هـ.

(٢) عبدالله بن حنظلة الغسيل الأنصاري، من صغار الصحابة، استشهد أبوه يوم أحد فغسلته الملائكة، قاتل يزيد وقتل يوم الحرة سنة ثلاث وستين. سير أعلام النبلاء (٣٢١/٣).

(٣) رواه أحمد في المسند ٢٢٣٠٣، والدارقطني (١٦/٣) مرفوعاً، ثم رواه أحمد موقوفاً على كعب ٢٢٣٠٤، والدارقطني كذلك عن عبدالله بن حنظلة عن كعب بنحوه موقوفاً وقال: هذا أصح من المرفوع، انتهى. والحديث ذكره الحافظ ابن حجر في القول المسدد ٥١ - ٥٣ وقواه بمجموع طرقه، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب ١٨٥٥ (٣٧٦/٢)؛ وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٦٥٧٣ (٢١١/٤): رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط، ورجال أحمد رجال الصحيح.



بل إن الأصل تحريم القليل من المحرم كما يحرم الكثير خاصة في الكبائر، كما يدل على ذلك حديث: «ما أسكر كثيره فقليله حرام»^(١).

وأما قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠] فمعناه الربا الذي كانت العرب تُضعف فيه الدين فكان الطالب يقول: أنقضي أم تربني؟ فالآية فيها إخبار عن الحال التي خرج عليها الكلام من شرط الزيادة أضعافاً مضاعفة، وقوله: ﴿مُضَاعَفَةً﴾ إشارة إلى تكرار التضعيف عاماً بعد عام كما كانوا يصنعون، فدلّت هذه العبارة المؤكدة على شناعة فعلهم وقبحه، ولذلك ذكرت حالة التضعيف خاصة، وأيضاً خصت حالة الإكثار والإثراء بالنهي لأنها هي التي تتعلق بها النفوس^(٢). فهذا القيد ﴿أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً﴾ لا مفهوم له، وإنما هو كالقيد في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا أَوْلَدَكُمْ خَشْيَةً إِمَّا لَنُفِثَنَّ﴾ [الإسراء: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿رَبِّبْنَاهُمُ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَانَكُمْ عَلَى الِيفَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ نَحْصًا﴾ [الثور: ٣٣]^(٣).

المناقشة: أن المقصود هو الربا القليل التابع.

والجواب: أن هذا الاستدلال قد سبق الرد عليه.

(١) رواه أبو داود في سننه من حديث جابر في باب النهي عن المسكر ٣٦٨١ (٣/٣٢٧)، والترمذي وحسنه في كتاب الأشربة، باب (ما جاء ما أسكر كثيره فقليله حرام) ١٨٦٥، وابن ماجه في كتاب الأشربة، باب (ما جاء ما أسكر كثيره فقليله حرام) ٣٣٩٣، وانظر الكلام على درجة الحديث في: نصب الرأية (٤/٣٠٦)، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ٢١٠٧ (٤/١٣٧): رجاله ثقات.

(٢) أحكام القرآن للجصاص (٢/١٨٤)، وأحكام القرآن لابن العربي (١/٥٠٣)، وتفسير القرطبي (٤/٢٠٢).

(٣) تفسير ابن كثير (١/٤٧٢)؛ وانظر: زاد المسير (٦/٣٩، ٣٨)؛ وأحكام القرآن للجصاص (٣/١٠٩)؛ وأحكام القرآن لابن العربي (١/٥٠٢)؛ والإكراه في الآية الأخيرة لا يكون إلا إذا أردن التحصن. انظر: إحكام الأحكام للآمدي (٣/٩١).

٢ - القواعد السابقة في اختلاط الحلال بالحرام، كقاعدة (إذا اختلط الحلال بالحرام غلب الحرام).

المناقشة: أن نعارض ذلك بالقواعد السابقة كقاعدة (يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها).

والجواب: أن هنا أكثر من قاعدة يمكن الرد إليها، فلا بد من الترجيح فنرجح ما وافق الدليل وهو القول بالتحريم.

الترجيح:

الراجع هو القول بالتحريم، لكن هل يسوغ الاجتهاد فيها؟

الذي أرى أن القول بإباحة الربا إذا كان قليلاً تابعاً قول مُحدث، فلم يقل به أحد من العلماء السابقين فيما أعلم، وقد قال الإمام أحمد: إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام^(١)، كما أن هذا القول لم يستند إلى نص، وإنما إلى قياسات مع وجود الفارق، أو قواعد عامة، ولو أخذنا ببعضها بلا ضابط لأبחנו الكثير من المحرمات، فقاعدة (الحاجة تنزل منزلة الضرورة)^(٢) مثلاً لو اعتبرنا كل ما رأيناه مصلحة عامة لأمكن كل من أراد الاستدلال على إباحة المحرمات أن يستدل على إباحة كثير منها بهذه القاعدة بحجة المصلحة والحاجة.

هذا آخر ما تيسر جمعه، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلّم.



(١) إعلام الموقعين ص ٣٤.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر ص ٥٥.



ملخص البحث

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله وصحبه أجمعين، أما بعد:

الربا قد شدد العلماء فيه، ولكن هل يجوز القليل منه التابع للمباح مع التخلص منه بعد ذلك، أم لا؟ هذا هو موضوع البحث، وقد قسمته إلى:

- تمهيد.
- أدلة القول بالجواز ومناقشتها.
- أدلة القول بالتحريم ومناقشتها.
- الترجيح.

□ تمهيد:

ظهرت كثير من الشركات المساهمة التي يكون أصل نشاطها مشروعاً لكن قد توضع الأرباح أو رؤوس الأموال في بنوك ربوية وتتخذ عليها فوائد ربوية، هذا ما سأبحثه.

□ الأدلة:

أدلة القائلين بالجواز:

استدلوا بالأدلة التالية:

١ - ما ذكره العلماء في اختلاط المال الحلال بالحرام، وأنه لا يحرم

جميعه ويجوز التصرف فيه بيعاً وشراءً إلخ، كما يجوز معاملة من اختلط ماله بحرام.

المناقشة: أن العلماء لم يجيزوا لمن اختلط ماله بحرام التصرف فيه إلا بعد إخراج الحرام. وأما معاملة من اختلط ماله بحرام فالجواز فيها مشروط بما إذا لم يعرف المحرم بعينه ولم يتميز الحلال فيجوز عملاً بغلبة الظن.

٢ - أن العبرة بالأكثر، فيقام الأكثر مقام الكل، أو نقول: للكل حكم الأغلب.

المناقشة: أن هذا ليس على إطلاقه، فلا يكون له حكم الكل في كل الأحكام، ولذلك يقيد فيقال: للأكثر حكم الكل في أكثر الأحكام، ثم إن هذا الكلام ليس قاعدة فقهية، وإنما يستأنس به.

٣ - قياس الربا القليل التابع، على الحرير للرجال، فيباح لهم العلم الحرير في الثوب، لحديث عمر رضي الله عنه: (نهى النبي ﷺ عن الحرير إلا موضع إصبعين أو ثلاثة أو أربعة).

المناقشة: أن هذا قياس مع الفارق، فقد ورد النص بإباحة القليل من الحرير، ولم يرد مثله في ربا الديون. ثم إن الحرير يباح أحياناً للحاجة ابتداء وليس كذلك الربا.

٤ - القياس على إباحة الغرر اليسير.

والجواب: أن قياس الربا على الغرر قياس مع الفارق، فالغرر أهون ولا بد من وقوعه.

٥ - استناداً إلى قاعدة (يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها).

المناقشة:

أولاً: مع الأخذ في الاعتبار أن القواعد الفقهية أغلبية، ولا تخلو من



المستثنيات، فإننا لا نسلم أن الربا هنا تابع للنشاط، بل هو عمل مستقل ومنفرد.

ثانياً: يمكن معارضة هذه القاعدة بقاعدة أخرى مثل قاعدة (درء المفساد أولى من جلب المصالح)، وقاعدة (إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام).

ثالثاً: هذه القاعدة ليست على إطلاقها فيشترط في التابع أن لا يكون مقصوداً فالقاعدة تقول: (التابع لا يفرد بحكم ما لم يصر مقصوداً).

٦ - الاستدلال بالحاجة والقاعدة تقول: (الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة).

المناقشة: أن الحاجة لا تبيح المحرم ولكن تسوغ الخروج على بعض القواعد العامة، كما أن لهذه الحاجة ضوابط.

٧ - أنه وإن كان يدخل في كسبه شيء من الحرام إلا أنه يجب عليه أن يتخلص منه ويتصدق به.

المناقشة: أنه لا حاجة به إلى أن يدخل في المحرم ثم يتصدق به.

أدلة القول بالتحريم:

١ - أن قليل الربا محرم ككثيره.

٢ - القواعد السابقة في اختلاط الحلال بالحرام، كقاعدة (إذا اختلط الحلال بالحرام غلب الحرام).

الترجيح:

الراجح هو القول بالتحريم، والله أعلم.



المراجع

- أحكام القرآن؛ لأحمد بن علي الرازي الجصاص، أبو بكر، دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٠٥هـ، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي.
- أحكام القرآن؛ لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي، دار الفكر للطباعة، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا.
- الإحكام في أصول الأحكام؛ لعلي بن محمد الآمدي، أبو الحسن، المكتب الإسلامي، حققه الشيخ: عبدالرزاق عفيفي.
- أحكام المال الحرام وضوابط الانتفاع والتصرف به في الفقه الإسلامي؛ د. عباس أحمد الباز، إشراف ومراجعة: أ.د. عمر سليمان الأشقر، دار النفائس ط ١.
- الاستذكار؛ لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري، دار الكتب العلمية ط ١، حققه: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض.
- الأشباه والنظائر في الفروع؛ لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الفكر.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين؛ لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادی، دار الكتاب العربي ط ١٤٢٥هـ.
- الأم؛ لمحمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة - بيروت، ط ٢.
- بحوث في الاقتصاد الإسلامي؛ للشيخ عبدالله بن سليمان بن منيع، المكتب الإسلامي.
- بدائع الفوائد؛ لابن القيم، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل؛ لأبي عبدالله محمد بن يوسف المواق (ت ٨٩٧هـ)، ط ٢، دار الفكر.
- تفسير القرآن العظيم؛ لإسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء، دار الفكر - بيروت ١٤٠١هـ.
- تقرير القواعد وتحرير الفوائد؛ لعبدالرحمن بن أحمد بن رجب (٧٩٥هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط ١.



- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير؛ لأحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، اعتنى به: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، توزيع مكتبة الخراز، ط ١ ١٤١٦ هـ.
- التمهيد؛ لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري، نشر وزارة عموم الأوقاف بالمغرب، حققه: مصطفى العلوي ومحمد البكري ١٣٨٧ هـ.
- جامع الترمذي؛ لمحمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي، حققه: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث.
- الجامع لأحكام القرآن؛ لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الشعب - القاهرة.
- حاشية العدوي؛ لعلي الصعيدي العدوي، دار الفكر، ١٤١٢ هـ، حققه: يوسف الشيخ محمد البقاعي.
- الذيل على النهاية في غريب الحديث والأثر؛ لأبي عبدالله عبدالسلام بن محمد علوش، دار ابن حزم، ط ١، ١٤١٧ هـ.
- الربا في المعاملات المصرفية المعاصرة؛ د. عبدالله بن محمد السعيد، دار طيبة، ط ١، ١٤٢٠ هـ.
- الربا وأثره على المجتمع الإنساني؛ لعمر الأشقر، مكتبة المنار، ط ٢، ١٤٠٨ هـ.
- زاد المسير؛ لعبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٣، ١٤٠٤ هـ.
- سنن ابن ماجه؛ لمحمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، حققه: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر.
- سنن أبي داود؛ لسليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، حققه: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر.
- سنن الدارقطني؛ لعلي بن عمر أبو الحسن الدارقطني، حققه: السيد عبدالله هاشم يمانى المدني، دار المعرفة.
- سير أعلام النبلاء؛ لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط ٩، ١٤١٣ هـ.

- شرح القواعد الفقهية؛ للشيخ أحمد بن محمد الزرقا، دار القلم للطباعة والنشر - دمشق، ط ٢، ١٤٠٩هـ.
- صحيح البخاري؛ لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي ٢٥٦هـ، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، ط ٣، ١٤٠٧هـ.
- صحيح مسلم؛ لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث.
- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء؛ جمع وترتيب أحمد الدرويش، الناشر: دار العاصمة، ط ١، ١٤١٩هـ.
- الفواكه الدواني؛ لأحمد بن غنيم النفراوي، دار الفكر، ١٤١٥هـ.
- قاعدة المشقة تجلب التيسير؛ د. يعقوب بن عبدالوهاب الباحسين، مكتبة الرشد، ط ١.
- القواعد والفوائد الأصولية؛ لابن اللحام أبي الحسن علاء الدين بن محمد البعلي، حققه: عبدالكريم الفضيلي، المكتبة العصرية، ط ١.
- قواعد الأحكام في مصالح الأنام؛ لأبي محمد عز الدين السلمي، دار الكتب العلمية.
- القول المسدد في الذب عن المسند؛ لابن حجر العسقلاني، دار المعارف، ط ٣، ١٤٠٢هـ.
- كشاف القناع عن متن الإقناع؛ لمنصور بن يونس البهوتي، عالم الكتب.
- مجلة مجمع الفقه الإسلامي؛ ط ١٤١٢هـ.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد؛ لعلي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ)، تحقيق: عبدالله بن محمد الدويش، دار الفكر.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية؛ جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي، دار عالم الكتب ١٤١٢هـ.
- المسند؛ للإمام أحمد بن حنبل، بيت الأفكار الدولية.
- معالم السنن؛ أبو سليمان، أحمد بن محمد الخطابي، تحقيق: محمد حامد الفقي - مصر، مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٨هـ.
- المغني؛ لموفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: د. عبدالله التركي، د. عبدالفتاح الحلو، هجر - القاهرة، ط ١.



- المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج؛ للنووي، بيت الأفكار الدولية.
- الموافقات في أصول الشريعة؛ لأبي إسحاق الشاطبي إبراهيم بن موسى اللخمي، شرحه الشيخ: عبدالله دراز، وضبطه الشيخ: إبراهيم رمضان، دار المعرفة.
- موسوعة القواعد والضوابط الفقهية الحاكمة للمعاملات المالية في الفقه الإسلامي؛ للدكتور علي أحمد الندوي، توزيع دار عالم المعرفة.
- نصب الراية لأحاديث الهداية؛ لأبي محمد عبدالله بن يوسف الزيلعي، مع حاشيته، تصحيح إدارة المجلس العلمي، دار الحديث، توزيع المكتبة التجارية.
- النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر؛ لإبراهيم بن محمد بن مفلح، دار المعارف، ط ٢.
- الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية؛ للدكتور محمد صدقي البورنو، مؤسسة الرسالة ط ٥.



